البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها – وسبل معالجتها

Unemployment : causes and its solution in the Iraqi economy

د. عيادة سعيد حسين

جامعة الأنبار / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

تُعد مشكلة البطالة واحدة من أهم وأخطر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه اقتصادات ومجتمعات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ولأسباب عديدة ، وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر ، لذا تناولها المعنيون بالدراسة والتحليل . وقد تعرض الاقتصاد العراقي إلى بطالة مزمنة نتيجة لحربي الخليج الأولى والثانية والحصار الاقتصادي الذي فرض عليه في أوائل التسعينات من القرن الماضي ، فضلاً عن أن الاحتلال الأجنبي للعراق عام 2003 ، قد دفع مشكلة البطالة فيه لتتصدر سلم أولويات المشاكل التي يعاني منها شعب العراق ، وأصبحت البطالة من أكبر وأعقد المعضلات التي تواجهه ، فحل الجيش العراقي وبعض المؤسسات الأمنية والمدنية فيه بعد احتلاله ، أدى إلى اختلال كبير في سوق العمل ، وأصبح الاقتصاد العراقي عاجزاً عن استثمار العمالة الموظفة فيه ، فضلاً عن ضعف قدرته في استيعاب العمالة الجديدة ، مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة فيه لتصبح معضلة مستعصية ، وهذا بخلاف ما موجود من بطالة في الدول المتقدمة والتي ارتبط ظهور البطالة فيها مع نقص الطلب الكلي الفعال.

لذا تأتي هذه الدراسة ، لتلقي الضوء على هذه المشكلة وبيان أسبابها ، مع إعطاء الحلول المقترحة لتخفيفها أو الحد منها .

Abstract

Unemployment is considered as one of the most important and dangerous economic and social problems faces economic and societies of developed and underdevelopment countries as well . Its effects differ from country to another . Therefore , scientists try to study then analyses these effects separately .

Iraq economy faced Unemployment rates resulting from two wars and economic blockade ,Finally , the foreign invasion in 2003 , pushed Unemployment rates to the highest levels . Iraqi people suffered from Unemployment become the largest and most complex issue The Iraqi army , security and civil institution founded in the post . Occupation era, led to severe un equilibrium in the labor market . Iraqi economic was disabled in term of investment, and was parlaysed and it failed in new labor power which led to increase rates of Unemployment .

This study attempts at sheding lights on the problem and explain its causes . The study also suggests some solution for Unemployment problems and lessen its effects .

المقدمة :

يعد الحديث عن البطالة (Unemployment) الآن في وقته تماماً ، فقد أصبحت البطالة اليوم المشكلة الأولى لمختلف دول العالم ، فهناك ما يزيد عن مليار عاطل عن العمل ، موزعين على مختلف أنحاء العالم .

ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة ، فبعد أن كانت جزء من حركة الدورة الاقتصادية في البلدان الصناعية المتقدمة ، أصبحت الآن مشكلة هيكلية تتفاقم سنة بعد أخرى بالرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي .

لقد أصبحت مشكلة البطالة ، تمس استقرار المجتمعات وتماسكها ، لاسيما في البلدان النامية ومنها العراق ، نظراً لآثارها السلبية،ومما يزيد من خطورة المشكلة على مستوى العراق ، هو تزايد أعداد العاطلين سنة بعد أخرى ، في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني ، وتدني ظروف الإنتاج عن سابقها ، فضلاً عن عمليات التحول إلى اقتصاد السوق (الخصخصة) (Privatization) ، من خلال تقليص فرص العمل في القطاع العام ، والتي أدت إلى تفاقم المشكلة . وباتت مشكلة البطالة تؤرق السياسيين والاقتصاديين ، وهاجس خوف للعراقيين ، كونها تزيد من معدلات الفقر وتدفع الشباب باتجاه ارتفاع معدلات الجريمة والإرهاب ، فضلاً عن تداعياتها الاجتماعية الأخرى .

كما أصبح تفشي البطالة ، لاسيما بين الشباب ، ظاهرة عالمية ، والأشد وقعاً وإيلاماً في بطالة الشباب هم حملة الشهادات. والمعطيات المتوافرة الآن عن مشكلة البطالة في العراق تشير إلى أن هذه المشكلة أخذت بالتنامي والاتساع سنة بعد أخرى ، ولم تعد تنفع معها سياسات التجاهل والتغاضي السابقة .

يضاف إلى ذلك ، وجود قدر من البطالة المقنعة (Disguised unemployment) ، ذات الإنتاجية المنخفضة في بعض المشاريع والتي لو أضيفت إلى البطالة الظاهرة فستكون النسبة مرتفعة ، كذلك لو أضفنا العاملين من الناحية الشكلية في بعض النشاطات الهامشية والطفيلية والذين لا يمارسون أعمالاً منتجة ولا يخلقون قيماً مضافة جديدة في الاقتصاد .

وعليه ، تحاول الدراسة الحالية إلقاء الضوء على هذه المشكلة ، لذا فقد قسمت الدراسة إلى مقدمة كمدخل تمهيدي وأربعة محاور ، تناول المحور الأول منها ، مفهوم البطالة وأسبابها . أما المحور الثاني ، فتناول حساب معدل البطالة وخسائرها الاقتصادية ومشكلات قياسها ، فيما تناول المحور الثالث ، واقع وأسباب وآثار البطالة في العراق ، وجاء المحور الرابع والأخير بأهم الإجراءات المقترحة لمعالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من كون البطالة في العراق تعد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، كونها تمس استقراره وتماسكه، نظراً لآثارها السلبية الكبيرة الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية إذ أنها تزيد من معدلات الفقر وتدفع باتجاه الجريمة والإرهاب ، فضلاً عن تداعياتها الاجتماعية الأخرى مكونة بيئة غير مستقرة وغير آمنة تحد من الاستثمار الوطني وتمنع من استقدام الاستثمارات الأجنبية الأمر الذي يفوت فرص التنمية وإعادة الإعمار .

مشكلة البحث :

أن الاقتصاد العراقي لم يكن يعاني من بطالة حقيقية في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ، إذ لم تتجاوز البطالة فيه نسبة (3.7%) من إجمالي قوة العمل ، وهي نسبة مقبولة اقتصادياً ، وكان الاقتصاد العراقي من الاقتصادات التي توصف بتحقيق التوظف الكامل (Full employment) ، إلا أنه يعاني اليوم من

انتشار وسيادة ظاهرة البطالة في عوامل الإنتاج عموماً وعنصر العمل خصوصاً ، إذ تسود فيه البطالة بأشكالها وصورها المختلفة .

هدف البحث :

يحاول البحث تسليط الضوء على أهم وأخطر قضية تعاني منها اقتصادات الدول ومنها الاقتصاد العراقـي كمحاولة لتحليل واقع هذه المشكلة ومعرفة أسبابها وآثارها الخطيرة ، باعتبارها أصبحت تشكل تهديـداً جديـداً للعراقيين ، مع إعطاء بعض الحلول المقترحة التي يراها الباحث ضرورية للحد من هـذه المـشكلة الخطيـرة والمتعددة الأبعاد أو للتخفيف منها .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها (أن البطالة في الاقتصاد العراقي اصبحت قضية مستعـصية ، يـستلزم دراستها والوقوف عندها لمواجهتها والحد من تداعياتها ، نظراً لآثارها السلبية الكبيرة على الاقتصاد والمجتمع ، وذلك عبر سلسلة أو حزمة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية الكلية .

المحور الأول : مفهوم البطالة وأسبابها

أولاً : مفهوم البطالة :

ورد في مختار الصحاح (بَطَلَ الأجير ــ يَبْطُل ــ بَطَالة) أي تعطَّل فهو بَطَّـال . أي أن البطالـة تعنـي (التعطل عن العمل) . (الرازي ، بدون سنة : 56) .

وتعني البطالة في القاموس الاقتصادي الفرنسي بأنها " اللا نشاط اللا إرادي اقتصادياً . ويميز القـاموس الاقتصادي الفرنسي بين اللا نشاط الاقتصادي الإرادي ، الذي يعبر عن حالة الأشخاص القادرين على العمـل وغير الراغبين فيه ، لأسباب كثيرة كعدم الحاجة للعمل ، الكسل ، التفرغ للأنشطة غير الاقتصادية..) وبين اللا نشاط اللا إرادي (الإجباري) ، كما في حالة الأشخاص من النشطاء الذي يبحثون عـن العمـل ولا يجدونـه . (حبيب ، 2004 (WWW.google.com) .

ويعرف القاموس السياسي (البطالة) بأنها (التوقف عن العمل أو عدم وجود إمكانية تشغيل الأيدي العاملـة بسبب الوضع الاقتصادي (الكيالي و زهيري ، 1974 : 121) .

كما تعرف البطالة بأنها " الحالة التي لا يستطيع فيها الأفراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنيـة معينة ، نتيجة لعوامل خارجة عن إرادتهم ، بالرغم من كونهم في سن العمل وقـادرين عليـه وراغبـين فيـه وباحثين عنه ، وهذا ما يسمى بالبطالة الكاملة . (Full unemployment) (السوداني ، 2010 : 90) .

وتُعرف البطالة كذلك بأنها (الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة وحجم العمل المستخدم عن تلك المستويات خلال مدة زمنية معينة أي أن حجم العمل يعكس حجم الفجوة بين عرض العمـل والطلب عليه في سوق العمل (فجوة البطالة) . (الطحاوي، 1984 : 78).

وهناك من يرى أن البطالة في تعريفها الشامل ، تعبر عن (عدم إمكانية النظام الاقتـصادي والاجتمـاعي على خلق فرص استغلال واستثمار وتشغيل اقتصادي ولعوامل الإنتاج فيه متمثلة بالعمل ورأس المال والأرض

والتنظيم لأسباب عديدة ، وما يترتب على ذلك من خسارة اقتصادية واجتماعية على أصعدة متعددة . (الراوي ، 2001 : 20) .

ويتفق معظم الاقتصاديين مع التعريف الواسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية (ILO) والـــذي ينص على (أن العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر عليه وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد ، لكنه لا يجده (زكي ، 1997 : 39) .

وحسب هذا التعريف يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يُعد فيها الأفراد عاطلين عن العمل كالآتي :

1. العمال المحبطون The discourage workers : وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل ، ولكنهم لم يحصلوا عليه ويئسوا من كثرة ما بحثوا عنه ، لذا فقد تخلوا عن البحث عن عمـــل (not seeking work) ، ويكون عددهم كبير ، لاسيما في فترات الكساد الدوري .
2. الأفراد الذي يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم ، في حين أنه كان بإمكانهم العمل طوال الوقت.
3. العمال الذين لهم عمل ، ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا عنه بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض والعطل وغيرها من الأسباب .
4. العمال الذين يعملون أعمالاً إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة ، وهم يعملون لحساب أنفسهم
5. الأطفال ، المرضى ، العجزة ، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد.
6. الأشخاص القادرين على العمل وفي سن العمل ، ولا يعملون ، كالطلبة والذين بصدد تنمية مهاراتهم
7. الأشخاص المالكين للثروة والمال والقادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه .
8. الأشخاص العاملين بأجور معينة ، وهم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.

يتضح من ذلك أنه ليس كل من لا يعمل يُعد عاطلاً ، وفي الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن عمل يُعد ضـــمن دائرة العاطلين ، فدائرة من لا يعملون تعد أكبر بكثير من دائرة العاطلين ، كما يتضح ذلك من الشكل الآتي :

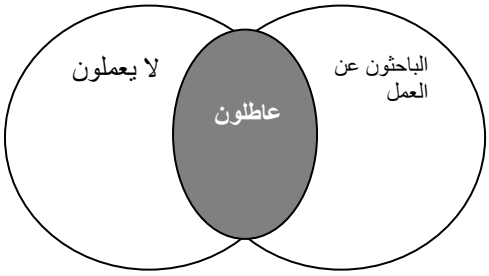

شكل (1) يوضح من هم العاطلون

المصدر : رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1997 : 17)

أما البطالة في الإسلام فقد حذر الإسلام من البطالة ونهى عن الكسل والتواكل لأن الإسلام جعـــل العمـــل عبادة ، فكل قادر على العمل عليه أن يعمل ويأخذ مكانه في صفوف العاملين ، ولا يحل لمسلم أن يتكاسل عـــن طلب رزقه بحجة التفرغ للعبادة . وتحرم البطالة ولو كانت عن ظهر غنى ، لاسيما إذا كان المجتمـــع محتاجـــاً لعمل هذا الشخص فهو ببطالته يضيع طاقة إنتاجية المجتمع بحاجة إليها . ويعيش في فراغ تنشأ عنـــه مفاســـد

كثيرة في الغالب ، يحرص الإسلام على درأها وسد منافذها . قال الرسول (صلى الله عليه وسلم) : " نعمتـــان مغبونٌ فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ " . بمعنى أن عدم الانتفاع بهما مدعاة لمحاسبة المرء.

كما أن تحريم البطالة يترتب عليه تحريم المسألة بالضرورة ، لأن من لا يعمل يضطر إلى المـــسألة . إن المسلم يمكن أن يفاضل بين بدائل الأعمال حسب الأجر ، إلا أن المفاضلة بين العمل والبطالة غيـــر واردة ، فالعامل المسلم يمارس أي عمل مهما كان العائد منخفضاً ولا يركن إلى البطالة ، لأنه في الحالة الأولى يستحق المساعدة المالية عكس الحالة الثانية . ولا يقر الإسلام بمنح مساعدات للعاطلين عن العمل لأنها هـــدر لمـــوارد المجتمع من ناحية المعونة وتعطيل للعامل وضياع طاقته من ناحية ثانية . (العبيدي ، 2006 : 70).

ثانياً : أسباب البطالة :

بالرغم من اختلاف أسباب البطالة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية ومن دولة إلى أخرى ، إلا أنها عموماً تتصف ببعض الصفات أو السمات المشتركة ، وبالتالي يقتضي الأمر الإشـــارة إلـــى مجمـــل تلـــك الأسباب وكالآتي :

1. إن البطالة كانت جزءً من حركة الدورة الاقتصادية في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة ، بمعنى أنهـــا تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش .
2. إن البطالة الآن أصبحت ومنذ أقل من نصف قرن تقريباً مشكلة هيكلية، فبالرغم من تحقق الانتعـــاش والنمو الاقتصادي ، فهي تتفاقم سنة بعد أخرى .
3. إن الدول التي كانت اشتراكية والتي لم تعرف البطالة أبداً ، بدأت جيوش العاطلين فيها تتزايد فترة بعد أخرى في غمار عملية التحول إلى النظام الرأسمالي . (زكي ، 1997 : 488) .
4. إخفاق خطط وجهود التنمية الاقتصادية في الدول النامية .
5. تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية .
6. إخفاق تطبيق برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي .
7. تطبيق آليات السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي .
8. السيطرة الاستعمارية .
9. التخلف الاقتصادي .
10. ضعف موقع الدول النامية في الاقتصاد العالمي . (رمزي زكي ، مصدر سابق ونفس الصفحة).
11. التوجيه غير السليم للموارد المالية .
12. انخفاض الطلب على العمالة محلياً ودولياً .
13. الإنعكاسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الدول النامية.
14. نمو قوة العمل ، ولاسيما في الدول النامية بنسبة أكبر من النمو السكاني فيها.

المحور الثاني : حساب معدل البطالة وخسائرها الاقتصادية ومشكلات قياسها

أولاً : حساب معدل البطالة :

إن حساب معدلات البطالة هي المشكلة الأولى التي تواجه المخططين المعنيين بإيجاد الحلـــول لهـــذه الظاهرة ، فليس من المستبعد أن تتضارب الأرقام بحسب مصادرها من مؤسسة إلى أخرى . وتعـــد التعـــدادات

السكانية والمسوح الأسرية المصدر الرئيس لاحتساب معدلات البطالة ، وذلك لكونهـــا تـــوفر فـــي آن واحـــد المعطيات البيانية بشأن العاطلين ومجموع قوة العمل ، إلا أن التباعد الزمني في إجراء التعدادات ، مـــرة كـــل عشر سنوات أو أكثر عادة والمدة الزمنية الطويلة نسبياً للتجهيز الآلي لبيانات مسوح الأسر تحد من اعطاء ارقام دقيقة لمعدلات البطالة .

كما تشكو بيانات مكاتب التشغيل المتعلقة بالبطالة من قصور واضح في التسجيل ، فضلاً عن أن نسبة العاطلين المسجلين في هذه المكاتب لا تتجاوز 20% في أفضل حالاتها .

وللوقوف على حجم وأبعاد مشكلة البطالة يتطلب الأمر حساب معدل البطالة (أي حساب نسبة الأفـــراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة) ، وبالرغم من بساطة هذا المعدل ، فإن حسابه يواجه صعوبات كثيرة ، منها ما يتعلق بتحديد ما المقصود بالعاطل ، كذلك هناك صعوبات إحصائية تتعلق بالحصر الدقيق للعاطلين عن العمـــل بعد تعريفهم ، وكذلك بشأن حصر قوة العمل .

كما أن هناك مشكلة تتعلق بدورية إعلان معدل البطالة ، بمعنى هل يعلن معدل البطالة شهرياً أم كـــل ثلاثة أشهر أم كل ستة أشهر أم سنوياً ، ففي بعض الدول التي تقل فيها الإمكانيات المادية والاحصائية ، كالبلدان النامية ، يكتفى بتقدير إعلان هذا المعدل سنوياً ، وأحياناً حسب الظروف ، أما في الدول الصناعية المتقدمـــة ، فإن هذا المعدل يعلن شهرياً كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما تتفاوت أيضاً مناهج قياس معدل البطالة ، ففي الكثير من الدول ذات الإمكانات المحدودة غالباً ما يعتمد على التعدادات السكانية في حساب هـــذا المعدل ، وفي الدول الصناعية المتقدمة يحسب هذا المعدل من خلال المسوحات (Surveys) الإحصائية التـــي تقوم بها مكاتب إحصاءات العمل . ونظراً لصعوبة سؤال جميع الأفراد لمعرفة من يعمل ومن لا يعمل ، فإنـــه عادة ما يكتفى بسؤال عينة من العائلات وتحليل نتائج هذه العينة وحساب معدل البطالة عنهـــا . وعنـــد مـــسح الاستطلاع يُصنَّف كل فرد في فئة من الفئات الآتية :

1ـــ يعمل .

2ـــ لا يعمل .

3ـــ خارج قوة العمل .

وفي الفئة الأولى يُسَجَّل جميع الذين كان لديهم عمل خلال الاسبوع الذي تم فيه الاستطلاع ، وكذلك من يعمل جزئياً أي لبعض الوقت وبغير إرادتهم ، حتى لو عمل لساعة واحدة في ذلك الاسبوع ، ويُسَجَّل في الفئة الثانية من سرح من عمله بشكل مؤقت وينتظر العودة إليه ، وكذلك الذي ينتظر إلحاقه في وظيفة جديدة خلال أربعـــة أسابيع ، فضلاً عن أولئك الذين يبحثون بجدية عن عمل ومستعدون له في أي وقت وكانوا قد بذلوا جهداً ملموساً لإيجاد وظيفة خلال الأسابيع الأربعة التي سبقت إعداد العينة . أما فيما عدا ذلك فيُعد خارج قوة العمل ، مثـــل المتقاعدين والطلبة الذين يدرسون كل الوقت ولا يعملون إطلاقاً بأجر . وكذلك ربات البيوت.

وفي ضوء ذلك يحسب معدل البطالة على أساس نسبة عدد العاطلين القادرين على العمل إلى اجمـــالي قوة العمل . (عرب،1991 : 86) .

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين القادرين على العمل}}{\text{إجمالي قوة العمل}} \times 100$$

وتجدر الإشارة إلى أنه طبقاً لإحصاءات العمل في بعض الدول الصناعية المتقدمة ينسب معدل البطالة إلى قوة العمل المدنية (Civilian labor force) ، أي بعد استبعاد من يعملون في القوات المسلحة وفـــي دول أخرى ينسب المعدل إلى إجمالي قوة العمل بمن فيها العاملون في القوات المسلحة ، وفي الحالة الثانيـــة يكـــون المعدل أقل مما لو حسب على أساس قوة العمل المدنية فقط .

وتتلخص طريقة حساب معدل البطالة في الاقتصاد ، بحساب قوة العمل من خلال طرح عدد الأفـــراد الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة ، زائداً من يقعون خارج قوة العمل (كالمتقاعدين وكبار السن) وإذا طرحنا من يعملون في القوت المسلحة ، فالمتبقي يمثلون قوة العمل المدنية .

وبالرغم من بساطة حساب معدل البطالة أعلاه ، إلا أن كثيراً من النقد قد وجهت إلى هذا الحـــساب ، أولها ، هي أن هذه الطريقة في الحساب ربما تغالي في تقدير عدد العاطلين لسبب بسيط ، وهو أنه لا توجد لدينا وسيلة للتأكد تماماً من صحة ما يدعيه بعض المتعطلين من قولهم أنهم كانوا جادين في البحث عن فرصة للعمل . ففي أغلب الدول الصناعية المتقدمة والتي فيها نظام للضمان الاجتماعي كثيراً ما تصنف الإحصاءات بعـــض الأفراد على أنهم في حالة بطالة ، بالرغم من أنهم جادين في البحث عن عمل ، بل وقد يرفضون فرص العمل المتاحة أمامهم ، لأن أجرها أقل من معونة البطالة التي تمنح لهم ، وفي حالات كثيرة قد يستمر بعض الأفـــراد في البقاء ضمن قوائم المتعطلين ولا يكونون جادين في البحث عن عمل ليستمروا في الاســـتفادة مـــن بـــرامج المساعدة الاجتماعية الحكومية ، ففي مثل هذه الحالات يصنفون على أنهم عاطلون ، في حين أنه طبقاً للتعريف السائد للبطالة لا يجوز عدهم عاطلين ونتيجة لذلك يرتفع عدد العاطلين وتكون هناك مبالغة في حـــساب معـــدل البطالة .

وعلى العكس ، قد لا تشمل إحصاءات البطالة جانباً مهماً من المتعطلين فعلاً لمجرد أنهم توقفوا عـــن البحث عن فرص للعمل بسبب إحباطهم وتشاؤمهم ، لذا فإنهم لا يسجلون في قـــوائم المتعطلـــين ، وبالتـــالي لا يدرجون ضمن قوة العمل أيضاً ، وهذا بلا شك خطأ يُعاب على حساب معدل البطالة طبقاً للطريقـــة التـــي تـــم عرضها ، وتبدوا أهمية هذه النقطة بالتحديد في فترات الكساد .

كذلك يلاحظ أنه في أوقات الكساد لا يجد عدد كبير من الأفراد وظائف لكل الوقت ، بل لبعض الوقت فقط وهؤلاء كما رأينا فيما تقدم تدرجهم الإحصاءات الرسمية ضمن العاملين ، حتى لو كان الفرد يعمـــل لمـــدة ساعة واحدة في الاسبوع بغير إرادته ، وكان جاداً في البحث عن فرصة عمل توفر له عملاً كل الوقت . فمثل هذا النوع من العمالة ذات التشغيل الناقص (Under employment) لا يظهر في معدل البطالة .

ونظراً لأن العاطلين لا يشكلون فئة متجانسة ، فغالباً ما تكون معدلات البطالة بين النساء أعلى منهـــا بين الرجال ، كما أن معدلات البطالة بين المراهقين والشباب (Teenagers) أعلى منها بين البالغين (Adlutts) ، كما أن هناك أسواق عمل يصيبها الضرر أكثر من غيرها ، فهذا يعكس عدم التكافؤ في توزيع أعباء البطالة .

كل هذه الأمور تحد من توفير سلسلة زمنية محدثة باستمرار لمعدلات البطالة .

ثانياً : حساب الخسائر الاقتصادية للبطالة :

يَعُد الاقتصاديون أي قدر من البطالة مهما كان ضئيلاً فإنه يشكل خسارة اقتصادية واجتماعية مركبة وعلى مديات زمنية مختلفة ومضاعفة ويجتهدون في حسابها ووضع المعايير والأساليب والطرق الرياضية ليبرهنوا على خطورتها .

ولعل أكثر طرق حساب الخسارة الاقتصادية لبطالة أي عنصر من عناصر الإنتاج وضوحاً هي تلك التي تعتمد على عدد عناصر الإنتاج وعدد العاطلين من كل عنصر ومعدل إنتاجية العنصر العاطل مقارنة بأقرانه المشتغلين وكذلك معدل سعر الوحدة الواحدة من ناتج ذلك العنصر وطول المدة الزمنية التي استمر فيها العنصر الإنتاجي بحالة بطالة .

ويمكن حساب الخسارة الاقتصادية التي يتحملها المجتمع (حسابياً فقط) بسبب البطالة لأي عنصر من عناصر إنتاجه وحسب المعادلة الآتية : (الراوي ، 2001 : 20) .

الخسارة الاقتصادية للمجتمع بسبب البطالة = عدد عناصر الإنتاج العاطلة × معدل إنتاجية العنصر الواحد × معدل سعر الوحدة الواحدة من الناتج × المدة الزمنية للعنصر المتعطل .

وتعكس النتيجة النهائية لهذه المعادلة المقدار النقدي لخسارة المجتمع فقط وبالأسعار الجارية ، فضلاً عن الخسائر الاجتماعية المتمثلة بالآلام والمعاناة والتضحيات التي يتحملها العاطلون عن العمل وذويهم نتيجة الحرمان ، والآثار النفسية التي يقاسون منها وذويهم واحتمالات اندفاعهم نحو الجنوح والجريمة والخروج عن قوانين المجتمع ومعتقداته .

ووفقاً لطريقة الحساب هذه يمكن حساب كل الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تعطل القادرين عن العمل ، وكذلك عن ترك الأراضي والمباني الصالحة للاستغلال الزراعي أو الصناعي أو الخدمي دون استغلال وكذلك الخسائر الناجمة عن اكتناز (Hoarding) الأموال وحجبها عن دورة الدخل والتداول ، فضلاً عن بطالة المنظمين القادرين على التنظيم الاقتصادي للمشاريع والراغبين فيه والباحثين عنه.

إن طريقة الحساب هذه تقوم على حساب الفرص الضائعة من المجتمع في الماضي والحاضر والمستقبل ، كما أنها تعتمد على حساب الفرص البديلة لتعطي للقائمين على السياسة الاقتصادية صور بضرورة وأهمية الاجتهاد لابتكار الوسائل والتدابير لاستغلال الموارد الاقتصادية عموماً لتجنب الخسائر المحتملة بسبب عدم تحقيق حالة الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج . إن حساب الخسائر تلك ستعطي أرقاماً مذهلة وستدفع بالضرورة المهتمين والمسؤولين عن صناعة السياسات الاقتصادية إلى إيقاف استمرار هذه الخسائر سواء أكانت في عنصر العمل أو الأرض أو رأس المال المكتنز وستدعوهم إلى اتخاذ إجراءات ملائمة للاستثمار .

وهناك طريقة ثانية لحساب الخسارة الاقتصادية المترتبة على البطالة لعنصر العمل ، يمكن وصفها بالصيغة الآتية : (الراوي ، 2001 : 22) .

مجموع خسارة المجتمع الاقتصادية بسبب بطالة الأفراد = عدد العاطلين عن العمل × معدل الدخل النقدي الفردي السنوي في الاقتصاد × طول المدة الزمنية (عدد السنوات) التي يبقى فيها الفرد عاطلاً عن العمل .

هذه الطريقة تفترض الخسارة الناتجة عن بطالة عنصر العمل تحديداً دون العناصر الإنتاجية الأخرى وتقوم على افتراض منطقي وهو أن الفرد يفترض أن يحصل سنوياً على معدل من الدخل النقدي الفردي يتأتى من تقسيم مجموع الدخل القومي السنوي على عدد السكان وهذا الافتراض قائم على أن مجموع السكان يساهمون في تكوين الناتج القومي . وبما أن العاطلين عن العمل غير مشتركين فعلاً في تكوين الناتج القومي ، فإن هذا الناتج كان ممكن أن يكون أعظم وأكبر مما هو عليه فعلاً فيما لو توافرت فرصة اشتغال جميع العاطلين عن العمل فعلاً.

إن الطرق السابقة في حساب الخسارة الاقتصادية الناجمة عن تفشي البطالة في الاقتصاد القومي هي محاولات أولية لتقريب الصورة وكشف وتوضيح ومحاولة الاقتراب من حقيقة أحد أنواع الخسائر ، ولكنها لا تستطيع قياس الخسارة الاجتماعية والنفسية وحالات التشاؤم والاكتئاب لهذه الظاهرة .

ثالثاً : مشكلات قياس البطالة :

تمثل البطالة لغزاً محيراً أمام العلماء والسياسيين والتنفيذيين على حد سواء وذلك لتعقد جوانبها وارتباطها بمتغيرات ومحددات عديدة ، ومع ذلك ومهما اختلفت إحصائياتها ، فلا يختلف أحد على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة هي الحل المثالي لمواجهتها .

إن المفهوم التقليدي للبطالة (الشخص القادر والراغب والباحث عن العمل ولا يجده) يؤدي إلى الحصول على تقديرات متدنية وغير حقيقية لواقع البطالة ، فضلاً عن ذلك فإن هذا المفهوم يعجز عن تقدير البطالة المقنعة (Disguised Unemployment) والاستخدام الناقص للعمالة (Under employment) . فالتقدير الحقيقي لنسبة البطالة يجب أن يشمل هؤلاء الذين فقدوا الأمل في البحث عن فرصة عمل ، فضلاً عن البطالة المقنعة والاستخدام الناقص للعمالة التي قد لا تعمل سوى ساعة واحدة في اليوم ، فضلاً عن التسجيل غير الكامل لمعدلات بطالة الأناث والتسجيل غير الكامل أيضاً للعاملين تحت سن الخامسة عشر سنة ومن هم فوق الستين سنة ، مما يؤثر كله على سلامة التوصل إلى معدلات بطالة صادقة تماماً .

إن بعض العاطلين قد يتراجع عن التقدم للعمل بسبب ضعف المرتبات التي قد تقل في بعض الأحيان عن نفقات الانتقال والترتيبات الحياتية اللازمة لشغل الوظيفة ، أو بسبب اليأس من إمكانية الحصول على هذه الوظيفة أصلاً في ظل محدودية فرص العمل التي تعلن عنها الحكومة مقارنة بعدد المتقدمين لها ، أو بسبب اليقين من أن الواسطة سوف تقوم بدور مهم في تحديد من يشغل الوظائف المعروضة ، وبالتالي فإن من ليس له واسطة يتنحى عن التقدم للوظيفة ، كما أن من بين من لا تنطبق الشروط عليهم أشخاص بدون مؤهلات . كما أن بينهم خريجي السنوات السابقة . وكأن حداثة التخرج أو قدمه تخرج المتقدم من تصنيف العاطلين ، كما أن هناك من يعمل في أعمال مؤقتة غير دائمة ، كما أن بعضهم من النساء المتزوجات اللائي تزوجن ويعشن حياة مستقرة ، فإذا استبعد كل هؤلاء فالمتبقي هو العاطل عن العمل وفق البيانات الحكومية الرسمية .

ومن أوجه القصور الأخرى لإحصائيات البطالة ، إن مؤشر البطالة يحسب عدد العاطلين في لحظة زمنية معينة ولا يعطينا المؤشر مقدار المدة الزمنية التي كان فيها العاطل عن العمل عاطلاً قبل لحظة التعداد . ومن المعلوم أنه في وقت الكساد الاقتصادي عادة ما تكون هذه المدة طويلة نسبياً ، إذ قد تتضاعف مقارنة

بأوقات الرخاء الاقتصادي ، وهذه المعلومة تعد مهمة في تحديد استراتيجيات وأساليب مواجهة البطالة . (جامع ، 2008 : 5 ــ 6) .

المحور الثالث : واقع وأسباب البطالة في العراق

أولاً : واقع البطالة في الاقتصاد العراقي

اتصف الاقتصاد العراقي لاسيما في النصف الثاني من عقد السبعينات وحتى عقد الثمانينـــات بتحقيـــق حالة الاستخدام الشامل ، بل وفوق الاستخدام الكامل (Over full employment) . هذا الاقتصاد يعاني اليوم من انتشار وسيادة ظاهرة البطالة في عناصر الإنتاج عموماً ومنها عنصر العمل ، إذ تسود فيه البطالة بمختلف أشكالها وصورها .

ويشير الجدول الاتي إلى أن نسبة البطالة في العراق وصلت إلى أرقام خطيرة وتزداد خطورتها إذا ما عرفنا بأن نسبة السكان في سن العمل تقترب من 63% من مجموع السكان ، وهذا أمر له دلالة خطيرة .

الجدول (1) معدلات البطالة في العراق للسنوات 2004-2006

الفئات العمرية	معدلات البطالة %		
	2004	2005	2006
19-15	36.2	30.3	24.4
24-20	35.2	26.5	26
29-25	27.5	19.7	17.6
34-30	21.6	14.2	10.9
39-35	17.5	11.3	7.1
44-40	12.8	8.5	4.8
49-45	10.5	6.9	2.6
54-50	11.7	6.9	2.7
59-55	10.7	8.2	1.9
64-60	10	7.7	1
65-64	14.5	8.2	1

المصدر : العلواني ، مؤيد زيدان خلف ، ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي للمـــدة مـــن 1980 – 2006 ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد (الفلوجة) ، جامعة الانبار ، 2009 ، ص 43

إن ما يزيد من خطورة المشكلة ، هي كون نسبة مهمة من العاطلين عن العمل هم من الخـــريجين ومـــن مستويات مختلفة (إعدادية ــ معاهد وكليات ــ حملة الشهادات العليا) (الجدول -2) ، وهذا ما يـــضيف إلـــى المخاطر الاعتيادية للبطالة خطورة مركبة متمثلة باحتمالية اتجاه هؤلاء العاطلين نحو الانحـــراف كنـــوع مـــن الانتقام من النظام الاجتماعي الذي لم يهيء لهم فرصة العمل المناسبة ، على الرغم من أن المجتمع قد وفر لهم فرصة التعليم والتدريب والتأهيل المجانية ، وهنا خسارة مزدوجة للمجتمع والأفراد معاً متمثلة بتكاليف تعلـــيمهم

وتدريبهم من ناحية وتكاليف فرصة الانتفاع من خدماتهم الضائعة ، فضلاً عن التكاليف المترتبة عن جنـــوحهم وانحرافهم . (الراوي ، 2001 : 27) .

جدول (2) معدلات البطالة في العراق حسب المستوى التعليمي لسنة 2006

المستوى التعليمي	معدلات البطالة %
أمي	15.9
يقرأ ويكتب	14.5
ابتدائية	18.3
متوسطة	18.3
اعدادية	17.2
مدارس مهنية	18.3
مراكز تدريب	9.9
دبلوم	15.5
بكالوريوس	19.8
دبلوم عالي	6.7
ماجستير	4.8
دكتوراه	–

المصدر : العلواني ، مؤيد زيدان خلف ، ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقيللمدة من 1980 – 2006 ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد (الفلوجة) ، جامعة الانبار ، 2009 ، ص 57 .

كما تعاني بعض المشاريع من وجود قدر من البطالة المقنعة (Disguised unemployment) فيهـــا مما يضيف إلى نسبة البطالة الظاهرة نسبة إضافية ، يضاف إلى ذلك وجود نسبة مـــن العـــاملين فـــي بعـــض النشاطات الطفيلية والهامشية والمضاربية في قطاع الخدمات وربما هناك في بعض القطاعـــات الـــسلعية مـــن يمارس عملاً غير منتجاً ولا يخلق قيمة مضافة جديدة للمجتمع .

إن واقعاً كهذا أدى إلى استمرار عمل بعض العاملين في بعض القطاعات وفي ظل أجـــور منخفـــضة خشية التعرض للبطالة خارج القطاع العام ولكنهم في الوقت نفسه مارسوا نوعاً من التخريب في هـــذا القطـــاع متمثلاً في انخفاض انتاجيتهم والخدمات التي يقدموها من ناحية ونـــشروا الفـــساد الإداري والرشـــوة والرضـــا بممارستها من ناحية أخرى .

إن وضعاً كهذا ساهم في خلق مجموعة من المشاكل والتعقيدات ، انعكست على أداء العاملين وولائهم الوظيفي وعلى علاقات العمل والإنتاج والإنتاجية وعلى نفسية العاملين الآخرين الذين يرفضون الانحراف . كما

أثر كذلك على فرص العمل ذاتها وجعل الكثير من العاملين يبحثون عن أكثر من فرصة عمل لمواجهة متطلبات المعيشة ، مما أثر كل ذلك على إنتاجيتهم والقدرات الرئيسة لنشاطهم.

وتفاقمت مشكلة البطالة في العراق بعد احتلاله عام 2003 ، وعجزت الحكومات العراقية المتعاقبة عن إيجاد الحلول المناسبة لها ، فالبطالة في العراق تمثل اختلالاً في منظومة الأمن البشري ، وهو مفهـــوم طـــرح ضمن أدبيات الأمم المتحدة عام 1994 ، والمقصود به (سلامة الناس من التهديدات المزمنة كالجوع ، والمرض والاضطهاد والفقر والحماية من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية ، سواء فـــي البيـــت أو العمل أو في محيط المجتمعات المحلية . وهذه التهديدات يمكن أن تؤثر في جميع مستويات الدخل والتنمية لأي بلد). (الحلفي ، 2008 : 72) .

ويُعد الأمن الاقتصادي من مؤشرات الأمن البشري الذي يهتم بالحياة الاقتصادية للإنـــسان ويتـــضمن قناتين أساسيتين ، الأولى أمن العمل والثانية ، أمن الدخل ، ويُعد الأمن الاقتصادي حجر الزاوية في اســـتقرار الإنسان وحمايته من الفقر والتهديدات المفاجئة ، ويتضمن الاستقرار السياسي والاجتماعي ويهيء المـــستلزمات الثقافية للمجتمع ليتفرغ هذا المجتمع للبناء والابتكار وصنع السلام.

ويُعد العمل قناة الدخل الرئيسة للإنسان ليتمكن من العيش بكرامة ورفاهية ، وتشير البيانات الخاصـــة بالعمل في العراق إلى ارتفاع معدلات البطالة فيه ، لاسيما بين الشباب ، فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل فـــي العراق للمدة (1991 ــ 1998) نحو (4) ملايين عاطل ، من أصل (6) ملايين يمثلون قوة العمل فيه (الحلفي ، 2008 : 73) .

ويُعد الدخل العنصر الثاني من عناصر الأمن الاقتصادي ، فإذا انعدم أمن العمل انعدم أمن الدخل ، إلا أن تدهور أمن الدخل يمثل الوجه الآخر للبطالة ، فتدني الأجور وإنعدام المكافئات والتضخم وانكماش الخـــدمات الحكومية المقدمة للمواطنين ، لاسيما في قطاعي الصحة والتعليم ، تجعل شريحة واسعة من الأسر تعاني مـــن فقدان الأمن الاقتصادي ، لاسيما الأسر ذات الدخل المحدود والمعتمدة كلياً أو شبه كلي على الدخل.

فبينما بلغ دخل الفرد العراقي (451.2) دولاراً عام 1971 قبل تصحيح أسعار الـــنفط عـــام 1973 ، ازداد هذا الدخل ليصل إلى (1776) دولاراً عام 1974 ، بعد أن وصل إنتاج النفط العراقي أقصى مـــدى لـــه. (الحلفي ، 2008 : 74).

فقد استطاع العراق أن ينطلق بالاقتصاد شوطاً كبيراً بعد الزيادة الكبيرة في أسعار النفط فـــي الـــسوق الدولية في السبعينات من القرن الماضي ، وجاء التأميم في عام 1972 ــ 1973 ليحقق وفورات كبيـــرة فـــي العملات الأجنبية فعملت الدولة على تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتـــصاد ومنهـــا الأيدي العاملة ، إذ بلغ إنتاج النفط (3.9) مليون ب /ي . ثم بدأ معدل دخل الفرد العراقي السنوي بالتراجع أثناء الحرب العراقية ــ الإيرانية ليصل إلى (1142) دولاراً في السنة ، ثم ما لبث أن تراجـــع الـــدخل إلـــى (7.3) دولاراً في العام 1994 بعد أن فرضت العقوبات الاقتصادية على العراق وتدهور إنتاج وتصدير النفط وتدهور سعر صرف الدينار العراقي .

ووصلت معدلات الفقر ما بين (40% ــ 50%) من السكان ، (50%) منهم تحت خط الفقر ، بينمـــا بلـــغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في مطلع عام 2006 نحو (11184%) (سنة 1992 سنة أساس = 100) ، وبلغ معدل التضخم نحو 32% سنوياً خلال السنوات (2003 ــ 2006) . (الحلفي ، 2008 : 75) .

وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل (4) ملايين عاطل عام 2004 من مجموع القوى العاملـــة البالغـــة 8 ملايين أي أن نسبة البطالة تقدر بنحو 50% من قوة العمل ، لذا تنتشر ظاهرة الفقر في العـــراق . (الحلفـــي ، 2008 : 76) .

ففي ظل الركود الاقتصادي الذي يعيشه العراق وتزايد مظاهر العنف والنزاعات وتوقـــف المنـــشآت التابعة للدولة عن الإنتاج وتدهور منشآت القطاع الخاص وانفتاح الحدود أمام الـــسلع الأجنبيـــة فمـــن المتوقـــع استمرار مشكلة البطالة في العراق ، لاسيما بين الشباب من الخريجين الذين يفتقرون إلى التأهيـــل والتـــدريب والمعارف الحديثة ، إذ يختفي اقتصاد المعرفة في العراق تماماً .

كما أن ارتفاع معدل نمو عرض العمل من القوى العاملة (12.6%) الذي هو أعلى من معـــدل النمـــو السكاني (3.2%) سيؤدي بالتأكيد إلى تفاقم مشكلة البطالة في العراق في ظل سياسات غيـــر واضـــحة وفـــساد إداري ضخم جعله يتصدر المركز الثالث في تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 2007 في مجال الفساد الإداري . (المصدر السابق : 77) .

أما تأثير البطالة على الشباب ، فبالرغم من امتلاك العراق لموارد متنوعة إلا أنه لم ينجح في تحقيـــق تنمية ملموسة ، بل استند الاقتصاد العراقي بأسره على قطاع النفط الذي شكلت إيراداته المالية نسبة 95% مـــن إجمالي الصادرات . أما القطاع العام فقد ضاق بالموظفين ، وظل القطاع الخاص قائماً على الصناعات التقليدية . تزامن ذلك كله مع استمرار ضخ الخريجين من الشباب من الجامعات والمعاهد والمدارس الباحثين عن العمل دون جدوى فزاد من بطالة الشباب وتركت هذه البطالة آثاراً جسيمة على الشباب .

ثانياً : أسباب البطالة في الاقتصاد العراقي :

بعد استعراض واقع البطالة في الاقتصاد العراقي ، لابد من الإشارة إلى أن لهذه البطالـــة أيـــاً كـــان نوعها مجموعة من الأسباب يمكن إيراد أهمها بالآتي :

1. تقلص استيعاب البرنامج الإنمائي الواسع في العراق خلال مرحلتي الثمانينات والتسعينات (بسبب الحـــرب العراقية ــ الإيرانية والحصار الاقتصادي) ، وقلة الإيرادات النفطية ممـــا انعكـــس علـــى الطاقـــات الإنتاجية وطاقات الاستيعاب للأيدي العاملة.
2. تدمير بعض المشاريع والمصانع بفعل الحرب العدوانية عام 1991م ، و2003م وتسريح بعض العـــاملين فيها .
3. فتح باب ترك العمل للراغبين فيه في كثير من المشاريع الاقتصادية وفتح باب التقاعد لمن بلغـــت خدمتـــه خمسة عشر عاماً .
4. تضخم الأسعار وانخفاض الأجور الحقيقية لذوي الدخل الثابت والعزوف عن العمل في ظـــل الأجـــور الثابتة وتسرب العاملين نحو القطاعات التي تقدم مكافئات مرنة (بطالة اختيارية) .
5. إيقاف التعيينات الجديدة في مشاريع القطاع العام ومؤسساته بشكل عام.

6. وجود فرصة ممارسة النشاطات المضاربية والهامشية في ظل ضعف الرقابة علـــى الأســـعار ووجـــود السوق السوداء والقبول بالعمل غير المنظم.
7. عدم استقرار النشاط الخاص بفعل الاضطرابات في السوق وتعرضه للاختناقات بفعل نقص المـــدخلات الإنتاجية أو تطرف الإجراءات الضريبية والكمركية وعدم استقرار المناخ الاقتصادي.
8. هجرة الكفاءات والعقول العلمية العراقية وهروب رأس المال الوطني خارج العراق ، وتوقـــف معظـــم الأنشطة الاقتصادية . (الراوي ، أحمد عمر أحمد ، 2009 : 28).
9. حل الجيش العراقي ومؤسسات عسكرية وأمنية ومدنية .
10. زيادة الاعتماد على الأتمتة في الإنتاج وارتفاع معدلات النمو السكاني بنسبة أكبر من تزايـــد الطلـــب على العمل ، بل وتناقص الطلب على العمل ، مما يترتب عليه دخول أعداد كبيـــرة ســـنوياً مـــن العاملين إلى سوق العمل ، وهذا يبطل نظرية الحيادية السكانية (Population Neutralism) في العراق ، لاسيما مع تدني ظروف الإنتاج عن سابقها. (باسم عبد الهادي ، 2006 : 95) .
11. عمليات التحول نحو اقتصاد السوق (الخصخصة) (Privatization) والتي أدت إلـــى تفـــاقم مـــشكلة البطالة من خلال تقليص فرص العمل في القطاع العام الذي كان يستوعب ســـنوياً العديـــد مـــن الباحثين عن العمل ، إذ تم تسريح عدد كبير من العاملين في المشروعات العامة ، فضلاً عـــن أن العديد من المشروعات والصناعات المتوسطة والصغيرة ، قد شهد حالات إفلاس وتوقـــف عـــن العمل ، نتيجة الانفتاح الكبير للسوق العراقية على البضائع المستوردة وإغراق الـــسوق العراقـــي بالسلع المستوردة ، دون أية قيود مصاحبة ، مما أدى إلى وضع تنافسي غير عادل للمنتج الوطني ، وبالتالي توقف معظم الأنشطة الاقتصادية وتسريح عمالها.
12. تفشي الفساد الإداري والمالي والذي أدى إلى استنزاف معظم الموارد المالية التي كان بالإمكان لولاه ، إعادة بناء الاقتصاد الوطني والبنى التحتية وخلق فرص عمل واسعة ، فالفساد الإداري يؤثر على اتساع فجوة البطالة بسبب تقلص جانب الطلب على العمل مقابل اتساع جانب العرض وذلك مـــن خلال الآتي : (الحلفي ، 2008 : 86ــ87) .
   أ ــ التعيين لا يتم على أساس الكفاءة والشهادة الدراسية ، وإنما على أساس المحسوبية والمناطقية والمحاصصة الحزبية والطائفية والعرقية في جميع الوزارات والسفارات العراقية في الخارج ، مما يجعل المستحقين فعلاً للعمل بعيدين عنه .
   ب ــ توقف البرامج الاستثمارية من خلال فساد العاملين عليها وفساد المقاولين وتشغيل الأحـــداث بدلاً من الشباب العاطلين عن العمل لتدني أجور الأحداث .
   ج ــ غياب المتابعة للمشروعات المقررة في المحافظات من قبل الحكومة المركزية ، إذ وصـــلت نسب تنفيذ المشروعات إلى أقل من (10%) تقريباً لتلك المشروعات عـــام 2006 ، حـــسب تصريحات وزير المالية السابق ، الأمر الذي ترك أثراً عميقاً في معدلات البطالة .
13. الاختلالات الهيكلية المتأصلة في الاقتصاد العراقي ، فالاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على استخراج وتصدير سلعة طبيعية ستراتيجية واحدة وهي (النفط) ، والتي تتعرض باســـتمرار إلـــى

تقلبات أسعار أسواق النفط العالمية ، وما يتركه هذا من آثار سلبية على الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا يؤدي بالتالي إلى تدهور معدل دخل الفرد العراقي وانتشار ظاهرة البطالة والفقر.

14. غياب التنسيق بين التعليم ومخرجاته وسوق العمل ، فالاقتصاد العراقي يعاني من ظاهرة ركود ، ومع ذلك تستمر الجامعات العراقية برفد جيش العاطلين بأعداد إضافية جديدة كل عام ، وتزداد المسألة تعقيداً في ظل تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق (الحر) الذي يحتاج إلى عاملين مدربين وكفوئين وهذا ما لا نجده عند أغلب الخريجين .
15. التخلف الاقتصادي .
16. إخفاق خطط وجهود التنمية في العراق .
17. آثار أزمة المديونية الخارجية والخضوع لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي .
18. تعرض الشركات والمعامل الإنتاجية إلى الخسائر بسبب الركود الاقتصادي ، مما سبب تسريح العاملين في هذه القطاعات ، ولاسيما الخاصة منها .
19. الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق لمدة ثلاثة عشر عاماً والذي أنهك الاقتصاد العراقي وفاقم من أزمة البطالة .
20. عدم مطابقة واقع سوق العمل الرغبات المواطنين الذين يلتحقون بقوة العمل ، وتوافر العمالة الأجنبية بأجور منخفضة ، والسياسات الحكومية الرامية إلى كبح توسع العمالة في القطاع العام ، وعدم التناسب حالياً بين أنواع المؤهلات التي يحملها الباحثون عن العمل وبين أنواع فرص العمل المتاحة في سوق العمل .
21. وجود حالة الركود الاقتصادي الحالية .
22. سياسة العولمة الحالية للتحول نحو اقتصاد والسوق (سياسات التحرير المالي والتجاري) أدت إلى تفاقم البطالة الموجودة أصلاً .
23. وجود كم كبير من فائض العمل النسبي الذي يتزايد عاماً بعد آخر تحت تأثير ارتفاع معدل النمو السكاني والركود الاقتصادي .
24. كما أدى خفض معدل نمو الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة والإسكان إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات .
25. كذلك أدى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى خفض الاستثمار في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة .
26. كما نجم عن تقليص نشاط القطاع العام وخصخصة مشروعاته نجم عنه موجة هائلة من العمالة الموظفة فيها ولاسيما العمالة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين يبقون في وظائفهم . وقد أصبحت عمليات الخصخصة التي تجري الآن أكبر مصدر لنمو البطالة في البلدان النامية ، فضلاً عن توقف الكثير من المشاريع عن العمل أو بيعها لاستعمالات أخرى .
27. استمرار ظاهرة العنف ، إذ تتسع ظاهرة العنف في المناطق الساخنة خاصة ، الأمر الذي يعرقل إقامة أية مشاريع تنموية أو خدمية تجذب (تستوعب) العاطلين عن العمل ، وفي ظل المناخ المضطرب تعزف

الشركات والمستثمرين الأجانب عن المشاركة في إعمار العراق ، وهو ما كانت الحكومة تعول عليه لتقليل حدة البطالة ، فضاقت فجوة الخيارات المتاحة أمام الحكومات المتعاقبة لإتباع السياسات لمواجهة التحـــدي الكبير الذي تفرضه مشكلة البطالة ، ولم يبق للحكومة لمعالجة البطالة سوى إجراءات تقليدية قائمة علـــى ردود أفعال .

29. تدني مستوى ونوعية التعليم في العراق ، فضلاً عن التوسع الحاصل في التعليم العام والجامعي ، مما أدى إلى زيادة حجم ومعدلات نمو القوى العاملة .
30. بلوغ الاستيعاب الوظيفي مداه .
31. أن أحد أسباب بطالة الخريجين هي التوسع العددي في القوات المسلحة والتي تستوعب أيدي عاملة معظمها غير ماهرة على حساب الخريجين وحملة الشهادات .
32. عدم وجود أنظمة للحماية الاجتماعية للعاطلين (مثل إعانات البطالة ومشروعات الضمان الاجتماعي) وهي توفر في كثير من الحالات حداً أدنى من الإنسانية لمعيشة العاطلين .

هذه بعض من أهم الأسباب التي تفسر تفشي البطالة في الاقتصاد العراقي والتي أصبحت تلقي بتبعاتها على النشاط الاقتصادي وتعبر عن نفسها من خلال بعض المظاهر الاجتماعية الدخيلة على المجتمـــع العراقـــي كالجريمة والتسول والمضاربة والسوق السوداء والانحراف والفوضى والهجرة غير المنظمة وعمليات النـــصب والاحتيال والاختطاف وغيرها .

بعد هذا العرض للظروف الموضوعية العالمية والإقليمية والمحلية التي تأثرت بها أوضـــاع العمالـــة والتشغيل فإن السؤال الآن هو : كيف تبدو صورة البطالة في العراق في ظل هذه الظروف ؟ .

وهنا تواجهنا عقبة جوهرية عند رسم ملامح هذه الصورة المعتمة للبطالة ، وهي الفقـــر الإحـــصائي الشديد ، فلا الإحصائيات الرسمية الوطنية ، ولا الإحصائيات الدولية ، تشير إلى واقع مشكلة البطالة في العراق ، إلا فيما ندر كما أنه في الحالات التي تتوافر فيها البيانات ، كثيراً ما تتضارب المصادر بعضها مع بعـــض ، ولا شك في أن هذا الفقر الإحصائي هو أحد الجوانب المهمة في مشكلة البطالة . إذ لا يمكن التعامل مـــع هـــذه المشكلة ومواجهتها إلا إذا كانت هناك صورة حقيقية وكاملة عنها. (زكي ، 1997 : 144) .

وبشكل عام تدور مشكلة البطالة في العراق ، عموماً في ذلك التباين الموجود بين النمو الحاد في قـــوة العمل سنوياً ، وهو نمو مرتفع بسبب القاعدة الشبابية للهرم السكاني وزيادة دخول النساء إلى سوق العمل ، وبين النمو المتواضع الذي ينمو به الطلب على العمالة سنوياً .

ويمكن التعرف على طبيعة المشكلة بمقارنة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، مع متوسط النمـــو السنوي لقوة العمل .

المحور الرابع : الإجراءات والسياسة الاقتصادية المقترحة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق

نظراً لخطورة استمرار ظاهرة البطالة بناءً على آثارها السلبية الخطيرة ، لذا فإن معالجة هذه الظاهرة الخطيرة ، لا يمكن أن تتم بمعزل عن سياسة اقتصادية اجتماعية شاملة ، تتناول التغيير الهيكلـــي فـــي البنـــى الاجتماعية والاقتصادية السائدة : ولذا يرى الباحث أن السياسات الملائمة لمعالجة البطالة في العـــراق تتمثـــل بالآتي :

أولاً : الحلول (الإجراءات) القصيرة الأجل : ــ

1. الالتزام بستراتيجية شاملة ومتكاملة للبناء الاقتصادي وتهدف إلى تنويع مصادر الـــدخل القـــومي والاستفادة المثلى من الثروة النفطية .
2. إعمار المؤسسات الإنتاجية ولاسيما الصناعات الاستراتيجية وإدخال التقنيات الجديدة في عملياتها ، فهذه الصناعات معطلة حالياً ويعمل فيها عشرات الآلاف من الموظفين وهم مهـــددون بـــالفقر نتيجة خفض رواتبهم.
3. وضع خطة متكاملة لتنمية وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وإصدار تـــشريعات خاصـــة بدعمها وتمويلها وضمان الائتمان الممنوح لها وتهيئة كافة مستلزمات قيامها واحتـــضانها وتقـــديم الدعم لتسويق منتجاتها كونها مصدراً من مصادر قوة الاقتصاد الوطني والاستفادة مـــن تجـــاوب الكثير من الدول في هذا المجال . (عبد اللطيف ، 2010 : 117 ــ 120).
4. التنسيق بين وزارات التعليم العالي والبحث العلمي والتربية والتخطيط والتعاون الإنمائي والعمـــل والشؤون الاجتماعية والمالية بشأن الموازنة بين مخرجات التعليم العراقي ومتطلبات سوق العمل وإصلاح النظام التعليمي في العراق .
5. إقامة برامج استصلاح أراضي جديدة وتطوير العمليات الزراعية وهذه برامج تجد دعماً دولياً في التمويل والتنفيذ .
6. إيجاد رؤية مشتركة لدى الكيانات السياسية المنضوية تحت رئاسة الحكومة حـــول نـــوع النظـــام الاقتصادي الذي يمكن إقامته في العراق وتأصيل أرضية مشتركة للنظام الـــسياسي مـــع الأخـــذ بالحسبان وجود الكفاءات والخبرات المعروفة بنشاطاتها العلمية والعملية في العراق .
7. التريث والدراسة المستفيضة لبرامج الخصخصة ، ولاسيما فـــي المـــشاريع الناجحـــة والتحـــول التدريجي والمرحلي لاقتصاد السوق.
8. الشروع بعملية توزيع أراضي مجزية من ناحية المساحة وتوفير الحصة المائيـــة والمـــستلزمات الأخرى ووسائل الاستغلال المناسبة على الأفراد العاطلين عن العمل ويفـــضل الـــذكور الـــشباب الخريجين ذوي التدريب والتأهيل الزراعي ومن ذوي الأصول والانحدارات الزراعية (الريفيـــة)، وأن يُراعي ذلك تفضيلاتهم الجغرافية مع إعطاء الأولوية للمنـــاطق والمحافظـــات ذات الكثافـــة السكانية أولاً وأن ترافقها إجراءات للمتابعـــة وحمـــلات إعلاميـــة مناســـبة . ودرس الحـــصار الاقتصادي أكد أهمية تحقيق الأمن الغذائي للمجتمع .

   وفي هذا السياق لابد من التأكيد على ضرورة تفعيل القانون المتعلق بسحب الأراضـــي مـــن الأفراد الذين تؤول لهم ولا يستثمرونها ، وهذا مما يخلق فرصاً لإعادة توزيع أراضي موزعة منذ آماد طويلة ولكنها غير مُستغلة .
9. ضرورة إجراء بعض التعديلات القانونية والإجرائية في القطاع الصناعي بشأن تـــشغيل وإعـــادة تأهيل بعض المشاريع الصناعية وبعض الخطوط الإنتاجية المتوقفة والتي لا تحتاج إلا إلى القليل

من الاستثمارات أو توفير بعض المدخلات الإنتاجية لها ، وإعطاء المشاريع التي تستوعب عـــدداً كبيراً من العاملين أولوية في إعادة التأهيل.

10. التأكيد على المشاريع ذات الاستخدام المكثف للأيدي العاملة كالصناعات الاســتهلاكية (النـــسيج والأغذية والخياطة ، مواد البناء ....الخ) .

11. من المناسب في هذا الظرف إجراء تعديلات على قانون الخدمة المدنية ورفع مـــستوى الأجـــور المدفوعة للعاملين في القطاع العام لكي يستعيد هذا القطاع هيبته الاجتماعيـــة وجاذبيتـــه لـــيمكن القضاء على البطالة الاختيارية للخريجين ويمنع التسرب من هذا القطاع وتقليل الآثـــار الـــسلبية لحركة ودوران العمل .

12. فتح فرص لتعيين أيدي عاملة مؤهلة من مستويات محددة ومن الذكور كأولوية وفتح الباب أمـــام الأناث للتقاعد وترك العمل اختيارياً ، لأن في ذلك فرص لاستيعاب أيدي عاملة جديدة .

13. العمل على خلق المناخ الاستثماري للقطاع الخاص وتحسين البيئة الاقتصادية له ليساهم مع القطاع العام في امتصاص جزء من البطالة وهذا يتطلب مجموعة مـــن التكييفـــات القانونيـــة المناســـبة والإجراءات الضريبية والكمركية المشجعة وكذلك تسهيلات تجهيـــزه بالمـــدخلات ومـــستلزمات الإنتاج ولاسيما الطاقة الكهربائية والزيوت والوقود .

14. قد يكون من المناسب الآن دعوة الاستثمار العربي بجدية أكثر وتقديم التشجيع اللازم له ليساهم في تشغيل أعداد مضافة من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل .

15. الشروع ببرنامج تشغيل عام شامل ووطني في قطاع الإسكان والري واستصلاح التربة والزراعة يعد ضرورة ملحة ، مما سيترتب عليه من حفز للمتغيرات الاقتـــصادية الكليـــة وتفعيـــل لمبـــدأ المضاعف والمعجل وسنضمن من خلالها توسيعاً للطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني واســـتيعاب لأعداد كبيرة وجديدة من العاملين .

16. إتخاذ إجراءات جدية وشاملة في القطاع السياحي بشقيه الديني والآثاري وحتى الجغرافـــي فـــي العراق التي من شأنها أن تؤدي إلى خلق فرص عمل كثيرة ومستمرة على مدار الـــسنة ، وهـــذه الفرص تعمل على امتصاص نسبة لا يستهان بها من البطالة الحاصلة في سوق العمـــل ، فهـــذا القطاع لا يزال يزخر بالفرص الكثيرة للاستخدام ، فضلاً عن العوائد النقدية التي سيجنيها العراق جراء الأموال التي سينفقها السواح أثناء إيوائهم وتنقلهم وإطعامهم وطلبهم على المنتجات العراقية مما سيخلق آثاراً مضاعفة في الاقتصاد العراقي بفعل عمل مضاعف التشغيل (التوظف) في هـــذا القطاع والذي يساوي (4) كما تشير إلى ذلك الدراسات الدولية (الجبوري ، 1999 : 47) .

17. يجب ملاحظة اتساق السياسة المالية المتبعة مع السياسة النقدية لكي لا يـــؤدي تطبيـــق الـــسياسة المالية إلى تعارض مع أهداف السياسة النقدية وذلك من خلال :

أ- العمل على تنظيم عرض النقد ومنح الائتمان والسيولة المحلية بالشكل الذي يحقق التناسب فـــي ذلك مع حجم الإنتاج (أي كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد ، بحيث يتم تحديد النمـــو

في عرض النقد والسيولة المحلية والائتمان والتي تشكل مصادر الطلب على السلع والخـــدمات مع معدل نمو الإنتاج ، أي مع التوسع في عرض السلع والخدمات ويتناسب معه .

ب- العمل على تحديد الأسعار والتأثير عليها بالشكل الذي يمنع ارتفاعاتها الحادة ولاســيما أســعار السلع الاستهلاكية الضرورية والتي ترتبط باستهلاك معظم فئات المجتمع ، لاسيما ذوي الدخول المحدودة ، وكذلك مستلزمات الإنتاج وبالشكل الذي يحد من ارتفاع أسعار منتجاتها والأساســي منها خصوصاً .

ج- العمل على إحكام الزيادة في الدخول وربطها في حالة حصولها مع الزيــادة فــي الإنتاجيــة والإنتاج ، وبحيث تتماشى الزيادة في الطلب الكلي مع الزيادة في الدخل الكلي وتتناسب معهــا وبالشكل الذي لا تقود إلى ارتفاع الأسعار .

ثانياً : الإجراءات المتوسطة والطويلة الأجل:

إن الإجراءات المتوسطة والطويلة الأجل ، ذات صلة بجانب العرض (أي زيــادة الــسلع والخــدمات المنتجة) ومن هذه الإجراءات :

1. العمل على زيادة المدخرات المحلية من خلال إتباع إجراءات تحد من الاستهلاك وتشجع الادخار عبر زيادة الوعي الادخاري ، ولاسيما المصرفي منه ونشر الخدمات المصرفية وتسهيل التعامــل مع المصارف، وتوفير الحوافز التي تدفع باتجاه الادخار ، والحد من النزعة الاستهلاكية والإفراط في الاستهلاك ، ولاسيما الاستهلاك الكلي مع العمل على اتخاذ إجراءات تضمن توجه ما يتحقــق من إدخارات نحو استثمارها ولاسيما في القطاعات الاقتصادية الأساسية كالزراعــة والــصناعة التحويلية ، والحد من توجيه الإدخارات نحو الاستخدام في المجالات الهامشية غير المنتجــة ذات العائد المرتفع والسريع لقلة مخاطرها ، مقارنة بمجالات الاستثمار الإنتاجي وبالذات الــضروري منه والذي قد ينخفض العائد فيه ، وتطول فترة استرداد الأموال فيه وتزداد المخاطرة ، فضلاً عن الصعوبات التي ترافق استخدام المدخرات في مجالات الاستثمار الإنتــاجي. (خلــف ، 2006 : 193 ــ 196) .
2. تقليص الاعتماد على التمويل بالعجز (التمويل التضخمي) إلى أقل حد ممكن والحذر عند استخدامه ، وحصر إمكانيات استخدامه في توسيع الاقتصاد وتحقيق النمو . وهذا يعني ضرورة العمل على الحد من الإصدار النقدي الجديد وكذلك الحد من الاعتماد على الاقتراض الداخلي والخارجي ، إلا إذا ارتبط ذلك بزيادة الإنتاج في الاقتصاد وتحقيق نموه وتطوره .
3. تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي ، فهو يسهم فــي زيــادة الإنتاجية ، دون الحاجة إلى انفاق استثماري جديد.
4. إعادة النظر في عمليات نزع ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام وتحويلها إلى القطاع الخــاص المحلي والأجنبي Privatization والمحافظة على طابع الملكية العامة لتلك المشروعات ولاسيما إذا كانت ناجحة ، وتمد الموازنة العامة للدولة بموارد مستمرة وتقوم بتشغيل أعداد كبيــرة مــن العمالة الوطنية العاطلة .

5. توفير الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل ، من خلال الأخذ بنظام إعانات البطالـــة والحفـــاظ على مشروعات الضمان الاجتماعي والتوسع فيها.
6. دعم وحماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي ولاسيما في المجالات كثيفة العمالة ، وأن تتناســب المزايا والحوافز المقدمة له مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة المحلية .
7. تنظيم الإنفاق الحكومي وترشيده وضبطه بصرامة وعدم التوسع فيه للقضاء علـــى البطالـــة ، إلا بارتباط ذلك بالإنتاج ، لما لهذا الإنفاق من آثار في تـــشغيل المـــضاعف (Multiplier) وكـــذلك المعجل (Accelerator) ، وكذلك في قطاعات محددة لها شرط المساهمة في زيادة الدخل القابل للتصرف لكي تعمل على معالجة التضخم والانكماش والبطالة معاً ، وكـــذلك الـــتحكم بالإنفـــاق الخاص عن طريق الضرائب .
8. انتقاء التكنولوجيا التي تستوعب أيدي عاملة كثيرة (intensive to labour) وتنشيطها وتزويدها بالمستلزمات .
9. البحث عن فرص منتجة لتشغيل عاملين إضافيين في المشاريع الإنتاجيـــة القائمـــة وأن تعطـــى الأولوية للخبرة والتأهيل العلمي والتدريب.
10. الابتعاد عن استخدام العاملين الوقتيين أو العاملين بعقود واستبدالهم بعاملين دائميين وتنظيم أجـــور العاملين بدرجة تكفل العدالة.
11. إعادة الحياة إلى مكاتب العمل والتشغيل وإيجاد بنك للمعلومات لصالح الراغبين في الحصول على فرصة عمل .
12. تنشيط فرص الاستخدام في القطاع الخدمي (تعليم وصحة وسياحة) وفتح مجالات التـــشغيل فيـــه لحاجته الماسة إلى الكوادر والعاملين في مجالات متعددة .
13. فتح باب التعيين في المشاريع والمؤسسات والوزارات التي تتحمل تشغيلاً إضافياً .
14. تنظيم وتيسير إجراءات الهجرة طلباً للعمل في الأقطار العربية المجاورة لأن في ذلك تخفيض من ضغط البطالة في الداخل وزيادة التحويلات الخارجية من العملات الصعبة إلى السوق المحلية .

إن هذه الإجراءات تتصف بقدر من الواقعية والعملية وقابلة للتطبيق وقد تكون نتائجها سريعة وإيجابية أيضاً وإن كان فيها شيء من الكلفة المادية إلا أن بقاء البطالة قائمة ينطوي على ثمن أكبر بكثيـــر مـــن الكلفـــة الاقتصادية المبذولة.

أننا أمام خيارين صعبين وكما أكد على ذلك الاقتصادي فيلبس منذ الخمسينيات وإســـهامه المعـــروف بمنحى فيليس Philips curve والذي يتضمن رأياً مفاده أن هناك مقايضة بين التضخم والبطالة وإن من يريـــد القضاء على التضخم عليه القبول بمستوى معين من البطالة أي المقايضة بين التضخم والبطالة .

إن حزمة الإجراءات هذه إذا ما تم انتخاب المناسب منها لهذا الظرف قد تـــضمن معالجـــة للتـــضخم والانكماش والبطالة معاً بل أن الأمر في النهاية سيؤدي إلى حل المـــشكلة أو توماتيكيـــاً إذ أن تحـــسين ســـعر الصرف سيؤدي إلى تخفيض التضخم أولاً وخفض التكاليف ليضمن معالجة الانكماش لأن الأسعار ســـتنخفض ويضمن لاحقاً زيادة التشغيل والقضاء على البطالة بسبب الحاجة إلى زيادة الإنتاج بفعل زيادة الطلب.

ثالثاً : السياسة الاقتصادية المقترحة لحل مشكلة البطالة في العراق:(دغيم،2006: 166ــ227)

يستفيد العالم النامي من الزمن يومياً في العملية الإنتاجية عادة ما بين (7ــ8) ساعات يومياً في أيام العمل الاسبوعية . وهو يقلد في ذلك الدول المتقدمة، والتي تفعل ذلك لأنها مضطرة إليه ، إذ أنه ليس لديها القوى العاملة الكافية لتشغيل الطاقة الإنتاجية فيها أكثر من وجبة عمل واحدة نتيجة لضخامة حجم رؤوس أموالها وبالتالي ضخامة حجم استثماراتها السنوية ، وانخفاض معدل الزيادة السنوية في القوى العاملة لها بسبب انخفاض معدل الزيادة السنوية للسكان فيها ، في حين أن حجم الاستثمارات في الدول النامية صغير جداً نسبياً ولديها في الوقت نفسه جيوش ضخمة من العاطلين يزداد حجمها سنوياً زيادة كبيرة (فالزيادة السنوية في القوى العاملة فيها هائلة نتيجة لارتفاع معدل الزيادة السنوية للسكان فيها) ولذلك فعليها أن تعوض النقص الهائل في رؤوس أموالها بتحويل الوقت إلى رؤوس أموال كبيرة الحجم .

لذا فالسياسة الاقتصادية المقترحة للانطلاق بالتنمية الاقتصادية في العراق إلى آفاق واسعة وبالتالي القضاء على البطالة ، تتمثل في كيفية استغلال ثروته البشرية الضخمة والمتزايدة سنوياً بمعدل كبير استغلالاً يمكنه من تحقيق نمو اقتصادي كبير والتي تحوله بسرعة إلى دولة متقدمة . إن تلك السياسة تشتمل على مجموعة من العناصر :

1ــ عناصر السياسة الاقتصادية المقترحة :

أ ــ العنصر الأول :

تحقيق توسع رأسي للطاقة الإنتاجية وما يضاف إليها سنوياً أي تنفيذ النظام القادر على تحويل الوقت إلى آلاف الملايين من الدولارات سنوياً .

إن النظام القادر على تحويل الوقت ــ أي الوقت الضائع ، إلى رؤوس أموال تقدر بآلاف الملايين من الدولارات سنوياً هو بلا شك "نظام تعدد وجبات العمل" ، أي بالاستفادة بأقصى عدد ممكن من الساعات اليومية في تشغيل الطاقة الإنتاجية أي الطاقة المادية المتاحة ، بدلاً من تركها معطلة ما بين 16 و 17 ساعة يومياً ، (كما هو الحال حالياً) عن طريق تشغيل الطاقة البشرية المعطلة هناك . إذ يمكن لتلك الطاقة المادية أن تنتج جماً من الإنتاج لا يمكن تحقيقه في حالة استمرار تطبيق نظام وجبة العمل الواحدة إلا عن طريق زيادة حجمها بدرجة كبيرة . ومعنى ذلك أنه عن طريق تحقيق نظام تعدد وجبات العمل في القطاعات المختلفة ، بدلاً من الاستمرار بالعمل بنظام وجبة العمل الواحدة تتحول كمية كبيرة من الوقت إلى رؤوس أموال كبيرة الحجم ، ويزداد هذا الحجم بمعدل كبير مع الزيادة السنوية في حجم الطاقة المادية .

وفي الواقع إن عدد ساعات العمل اليومية في القطاعات المختلفة في ظل نظام تعدد وجبات العمل يتوقف على طبيعة كل قطاع فهناك نظام وجبتي العمل أو الثلاث وجبات العمل العادية أو الكبيرة ويتوقف اختيار أي من هذين النظامين على ظروف العرض في سوق العمل .

ففي قطاع الصناعة التحويلية يكون عدد ساعات وجبات العمل اليومية عشرين ساعة يومياً فقط ، وفي قطاع البناء والتشييد يكون عدد ساعات وجبات العمل الثلاث أو وجبتي العمل الكبيرتين فيه (24) ساعة يومياً . وفي قطاع الزراعة يكون عدد ساعات وجبات العملالثلاث (15) ساعة يومياً (*) .

في حين أنه بالنسبة لقطاعات أخرى ، أي قطاع الصناعة الاستخراجية (فيما عدا إستخراج البترول) ، وقطاع التعليم ، القطاع الحكومي ، وقطاع القضاء يجب مضاعفة ساعات العمل اليومية الحالية فيها إلى الضعف فقط ، أي إتباع نظام وجبتي العمل العاديتين فيها ، **وذلك أما** : لأسباب فنية (كما هو الحال بالنسبة للصناعة الاستخراجية باستثناء استخراج البترول) . **أو** : نتيجة لما تفرضه طبيعة العمل بالقطاع (كما هو الحال بالنسبة للقطاعات الثلاثة الأخيرة (قطاع التعليم ــ القطاع الحكومي ــ وقطاع القضاء) .

ب ــ العنصر الثاني :

البدء بإتباع (النظام المقترح تنفيذه) في قطاعات معينة قبل تطبيقه في قطاع الصناعة التحويلية بعدة أشهر . إن تنفيذ نظام تعدد وجبات العمل في قطاعي الزراعة والصناعة الاستخراجية قبل تنفيذه في قطاع الصناعة التحويلية بعدة أشهر يمكن من زيادة كمية الإنتاج في كل منهما بالسرعة اللازمة لمواجه زيادة الطلب على منتجاتها عند اتباع هذا النظام في قطاع الصناعة التحويلية . فعن طريق ذلك يمكن تجنب حدوث ارتفاع كبير في أسعار المواد الخام الزراعية والمعدنية وأسعار السلع الغذائية نتيجة لزيادة الطلب عليها بدرجة كبيرة عند تنفيذ نظام تعدد وجبات العمل في قطاع الصناعة التحويلية . كما أن اتباع هذا النظام في معاهد التعليم والتدريب قبل اتباعه في قطاع الصناعة التحويلية بعدة أشهر يمكن من زيادة أسرع في حجم القوة العاملة الفنية والمهنية المدربة لمواجهة زيادة الطلب عليها من جانب قطاع الصناعة التحويلية عند تنفيذ ذلك النظام فيه .

ج ــ العنصر الثالث :

الانتقال إلى النظام المقترح تنفيذه في تشغيل الطاقة الإنتاجية القائمة في الصناعة التحويلية تدريجياً طبقاً لقواعد اقتصادية معينة .

فبما أن حجم إمكانيات الإحلال محل الواردات وإمكانيات التصدير وكذلك مرونة الدخل بالنسبة لمختلف المنتجات مختلفة ، لذا فإن الانتقال إلى نظام تعدد وجبات العمل يجب أن ينفذ بداية في تلك المصانع التي تكون إمكانيات إحلال منتجاتها محل الواردات وإمكانيات تصدير منتجاتها ومرونة الدخل بالنسبة لمنتجاتها من الكبر بدرجة تسمح بتنفيذ ذلك النظام فيها.

د ــ العنصر الرابع :

تخطيط إنشاء المصانع الجديدة على أساس إتباعها "النظام المقترح تطبيقه" منذ بدءها الإنتاج .

يتم التخطيط لإقامة المشروعات في قطاع الصناعة التحويلية ــ سواء الصناعات جديدة أو لتلك الصناعات القائمة التي لا تزال في حاجة إليها (أي أن الدولة لا تسمح لأي قطاع خاص أو عام بتنفيذ مشروعات في تلك الصناعات ، التي يرى الخبراء الاقتصاديون أنها ليست في حاجة إلى مشروعات جديدة) على أساس أنها ستعمل بنظام تعدد وجبات العمل منذ اليوم الأول لدخولها العملية الإنتاجية.

(*) وبذلك تصبح مساحة الأراضي التي تستعمل فيها المكننة الزراعية (3) أمثال مساحة الأراضي التي تستخدم فيها المكننة الزراعية في ظل نظام وجبة العمل الواحدة إذ يبلغ عدد ساعاتها اليومية (5) ساعات فقط .

هـــ ــ العنصر الخامس :

رفع سن الإحالة إلى التقاعد إلى سن التاسعة والستين سنة :

إن سن الشيخوخة هو (70) عام . لذا يجب عند تنفيذ نظام تعدد وجبات العمل رفع سن التقاعد إلى سن التاسعة والستين (أي يحال العاملون إلى التقاعد قبل بلوغهم سن الشيخوخة بعام واحد فقط وليس دون ذلك كما هو الحال حالياً) ، مع إعادة توظيف من أحيل منهم من قبل إلى التقاعد وما زال سنهم أقل من ثماني وستين سنة ، ما دام لديهم الاستعداد والقدرة على ممارسة العمل من جديد ، حتى يساهم كل ذلك في مواجهة الطلب المتزايد على العمل وبدرجة كبيرة عندئذ ، أي عند تطبيق ذلك النظام . (يمكن عدم إعادة من أحيل إلى التقاعد دون سن الثماني والستين سنة للسماح لأكبر عدد من الشباب من التوظف) . وبطبيعة الحال فإن هذا الإجراء يساهم في الوقت نفسه في زيادة الإنتاجية القومية ، نتيجة للاستفادة من هؤلاء ، الذين يمثلون كفاءات ومهارات عالية ، عدد آخر كبير نسبياً من السنوات .

2ــ الآثار المتوقعة للسياسة الاقتصادية المقترحة :

أ- الوصول بدرجة الثقة في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات إلى حدها الأقصى . أي التنبؤ بالإيرادات والنفقات يكون أكبر بكثير جداً في حالة تعدد وجبات العمل .

ب- الانخفاض الكبير في النفقات الاستثمارية اللازمة في قطاع الصناعة التحويلية لزيادة الإنتاج فيه بكمية معينة .

فمثلاً النفقات (التكاليف) = 9.25 مليون دولار (كلفة إنشاء المشروع الواحد) × 105 (عدد المشاريع المقامة ، ستكون أقل من نفقات أو تكاليف إنتاج 300 مشروع . مع العلم أن المنتجات هي نفسها نوعاً وكماً.

ج- الانخفاض الكبير في النفقات الاستثمارية اللازمة في قطاع الكهرباء :

إنشاء 300 مصنع والعمل بنظام وجبة العمل الواحدة فيها يحتاج إلى إنشاء عدد من المحطات الكهربائية لتزويدها بالكهرباء للتشغيل تصل إلى 3 أضعاف ما تحتاجه الـ105 مشروع .

د- الانخفاض في النفقات الاستثمارية اللازمة في قطاع النقل والمواصلات بدرجة فائقة .

في حالة إنشاء 300 مصنع وإتباع نظام وجبة العمل الواحدة يحتاج إلى عدد من وسائط النقل لنقل العاملين أكبر بكثير عنه في حالة إقامة 105 مشروع بنظام تعدد وجبات العمل فضلاً عن كون تكاليف تشغيل وصيانة وسائط النقل اللازمة في الحالة الثانية تكون أقل عنها في الحالة الأولى ، كما أن درجة ازدحام الطرق وما ينتج عنها من حوادث ومساوئ تكون بطبيعة الحال في الحالة الثانية أقل عنها من الحالة الأولى.

ه- توفير مساحات شاسعة من الأراضي :

فإقامة الـ300 (مصنع) يحتاج إلى مساحات من الأراضي تبلغ حوالي ثلاثة أمثال ما يحتاجها إنشاء 105 مصنع ، فضلاً عن الأراضي التي يحتاجها لإقامة المحطات الكهربائية التي تبلغ أيضاً ثلاثة أمثال ما يحتاجه إنشاء 105 مصنع .

و- بدء المشروعات المقامة عملية الإنتاج بأقصى سرعة ممكنة :

إن تنفيذ نظام تعدد وجبات العمل في عملية بناء المشروعات يؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض المـــدة الزمنية اللازمة لإنشاء المشروعات إلى ثلث المدة اللازمة في حالة العمل بنظام وجبة العمل الواحدة . ولا شك أن ذلك يزيد من المبالغ الموفرة في النفقات الاستثمارية عند العمل بنظـــام وجبـــات العمـــل المتعددة بدلاً من نظام وجبة العمل الواحدة ، إذ أن الأسعار العالمية للسلع الاستثمارية (الإنتاجية) ترتفع سنوياً ، كما هو معلوم . ومعنى ذلك أن تطبيق نظام تعدد وجبات العمل في عملية البناء بدلاً من نظام وجبة العمل الواحدة يمكن المشروعات من أن تدخل عملية الإنتاج بأقصى سرعة ممكنة ومن ثـــم أن تبدأ بالإنتاج وتحصيل الإيرادات وسد النفقات بأقصى سرعة ممكنة .

ز- انخفاض نصيب وحدة المنتج لعدد من عناصر تكاليف الإنتاج والتسويق بدرجة كبيرة . في الواقـــع أن تكاليف الوحدة المنتجة يصل في حالة تنفيذ نظام تعدد وجبات العمل في المصانع إلى أكثر قلـــيلاً مـــن نصف الوحدة المنتجة منها في حالة إتباع نظام وجبة العمل الواحدة . وكما يأتي :

- انخفاض نصيب وحدة المنتج من قيمة الإهلاك السنوي (للمكائن والمباني) إلى النصف تقريباً .
- انخفاض نصيب وحدة المنتج من قيمة النفقات الإدارية بدرجة فائقة.
- انخفاض نصيب وحدة المنتج من قيمة تكلفة المواد الخام بدرجة سريعة نسبياً . بسبب إحـــلال مكـــائن جديدة محل المكائن والآلات المستهلكة كل ثماني سنوات بدل من كل 16 سنة .
- انخفاض نصيب وحدة المنتج من تكلفة الكهرباء بنسبة لا تقل عن 35% . بسبب العمل بنظام وجبـــات العمل ينخفض سعر الكيلوواط الواحد من الكهرباء بمعدل كبير بسبب انخفاض تكلفته .
- انخفاض نصيب وحدة المنتج من تكاليف النقل والشحن والتفريغ : وذلك بسبب كبر حجم كميات السلع المتعامل بها في ظل نظام تعدد وجبات العمل .
- انخفاض نصيب وحدة المنتج من تكاليف الفوائد بنسبة لا تقل عن 65% .
- انخفاض نصيب وحدة المنتج من تكاليف التأمين السنوية إلى أكثر قليلاً من الثلث لأن التـــأمين علـــى 300 مصنع غير قيمة التأمين على 105 مصنع .
- انخفاض قيمة وحدة المنتج من الدعاية والإعلان إلى ما بين الثلث والنصف.

ح- الوصول بمعدل الربح الصافي السنوي إلى أكثر من ثلاثة أمثاله في ظل نظام وجبة العمل الواحـــدة ، وارتفاع معدلي الإدخار والاستثمار بالتالي بدرجة ضخمة .

فالانخفاض في الإهلاك السنوي للآلات والنفقات الإدارية أعلاه سيؤدي إلى الزيادة في الأربـــاح الممكن تحقيقها سنوياً نتيجة للتوفير في نفقات الإنتاج .

ط- إمكانية التكيف بسرعة مناسبة مع التغيرات في ظروف الأسواق (المحلية والخارجية) .

حصول تغير في أذواق الأفراد في مدة لا تزيد عن 8 سنوات من بدأ تشغيل المكـــائن والمعـــدات الجديدة في هذه الحالة يمكن عدم استخدام الأموال التي تمثل قيم الإهلاك السنوية لمـــدة الثمـــاني سنوات في تنفيذ عملية الإحلال والتجديد بالمصانع القائمة وتوجيه تلك للأموال إلى مجال صناعي آخر ، بينما يصعب في حالة العمل بنظام وجبة العمل الواحدة حدوث التكيف في الوقت المناســـب مع تلك التغيرات التي قد تحدث في ظروف الأسواق ، لأن العمر الفني للآلات والمعدات في هذه

الحالة يصل إلى عدد كبير من السنين (16سنة) وهو يمثل ضعف العمر الفني للآلات والمعـــدات في الحالة الأولى .

ي- تطابق العمر الفني للآلات والمعدات مع عمرها الاقتصادي .

يكون العمر الفني للآلات والمعدات ثماني سنوات بدلاً من ستة عشر سنة في حالة تعدد وجبـــات العمل ، وبما أنه يحدث تقادم للمنتجات الصناعية بعد مدة لا تزيد عن ثماني ســـنوات مـــن بـــدء تشغيل الآلات والمعدات الجديدة ، لذا فإنه عند إتباع نظام تعدد وجبات العمل في المصانع يتطابق العمر الفني لهذه الآلات والمعدات مع عمرها الاقتصادي .

ك- إمكانية تحديث المنتجات بنفس سرعة تحديث منتجات العالم المتقدم.

المنتجين في الدول المتقدمة يحرصون على تجنب حدوث تقادم لمنتجاتهم والذي يحدث عادة بعـــد مدة لا تزيد عن ثماني سنوات من بدء تشغيل الآلات والمعدات الجديدة عن طريق ملاحقة التطور التكنولوجي أي عن طريق تجديد مشروعاتهم كل 8 سنوات . ومعنى ذلـــك أن الـــدول الناميـــة بإمكانها تحديث منتجاتها بنفس سرعة تحديث منتجات العالم المتقدم عند تطبيقهـــا تعـــدد وجبـــات العمل .

ل- تحقيق وفورات ضخمة في قيم الاستثمار الإحلالي بالمصانع .

م- تحقيق وفورات ضخمة في قيم الاستثمار الإحلالي بالمحطات الكهربائية.

ن- تحقيق وفورات ضخمة في قيم الاستثمار الإحلالي في قطاع النقل والمواصلات.

س- الارتفاع الكبير في حجم الاستثمارات الجديدة السنوية في قطاع الصناعة التحويلية .

ع- الارتفاع الكبير في حجم العمالة السنوي في قطاع الصناعة التحويلية وبالتالي لحجم فائض التأمينـــات الاجتماعية السنوية .

ف- الانخفاض الكبير المطرد في معدل التضخم السنوي .

فنتيجة للانخفاض الكبير في النفقات الاستثمارية اللازمة في قطاع الصناعة التحويلية لزيادة الإنتـــاج فيه بكمية معينة . ــ نتيجة إتباع نظام وجبات العمل المتعددة في 105 مصنع بدلاً من 300 مصنع .

كذلك نتيجة للانخفاض الكبير في النفقات الاستثمارية اللازمة في قطاع الكهرباء.

ونتيجة لبدء المشروعات عملية الإنتاج بأقصى سرعة ممكنة (بسبب تطبيق نظام تعدد وجبات العمـــل في بناء المشروعات).

ونتيجة لانخفاض نصيب وحدة المنتج لعدد من عناصر تكاليف الإنتاج والتسويق بدرجة هائلة . بسبب تطبيق نظام تعدد وجبات العمل .

ونتيجة لتحقيق وفورات ضخمة في قيم الاستثمار الإحلالي في المصانع ــ أي الاستثمار الذي يمـــوّل عن طريق قيمة الإهلاكات السنوية للآلات والمعدات في سنوات تشغيلها قبل انتهاء عمرها الفني.

ونتيجة لتحقيق وفورات ضخمة في قيم الاستثمار الإحلالي بالمحطات الكهربائية .

ونتيجة لتحقيق وفورات ضخمة في قيم الاستثمار الإحلالي في قطاع النقل والمواصلات .

ونتيجة لانخفاض معامل رأس المال المستثمر إلى قيمة الإنتاج السنوي في المصانع إلـــى الثلـــث علـــى الأقل.

نتيجة لكل ما تقدم لتنفيذ نظام تعدد وجبات العمل يكون معدل التضخم السنوي أقل بدرجة كبيـــرة عنه في ظل نظام وجبة العمل الواحدة.

ص- تزايد قدرة المنتجات الصناعية المحلية على منافسة المنتجات الصناعية الأجنبية بسرعة كبيـــرة فـــي الأسواق المحلية والأجنبية .

ق- القضاء نهائياً على البطالة وبالتالي على كافة آثارها السلبية الخطيرة بسرعة مذهلة ، فالإنتقـــال إلـــى نظام تعدد وجبات العمل يؤدي إلى الارتفاع الكبير للمعدل السنوي للزيادة في حجم التوظـــف ، ممـــا يؤدي إلى القضاء على البطالة بنوعيها (الصريحة والمقنعة) .

الاستنتاجات :

1- عانى الاقتصاد العراقي للمدة من 1982-2006 من معدلات بطالة مرتفعة بعد ان وصل الـــى حالـــة التشغيل فوق الكامل خلال عقد السبعينات بسبب اثار الحرب العراقية – الايرانيـــة وحربـــي الخلـــيج الاولى والثانية ومن ثم الحصار الاقتصادي والذي استمر حتى احتلال العراق عام 2003 .

2- ان الملفت للنظر ان نسبة البطالة المرتفعة تسود بين الشباب إذ بلغت نسبتها 50.5 % في عام 2006

3- سجلت اعلى بطالة بين خريجي الكليات ، إذ بلغت نسبتها 19.8% وخريجي الاعدادية 17.2 .

4- ان تفاقم مشكلة البطالة في العراق جاء نتيجة الاحتلال الاجنبي له وتدمير البنى التحتية للاقتـــصاد العراقي ، وغياب الاستثمار الانتاجي الناجم عن توقف خطط التنمية الاقتصادية والتركيز فقط على الجانب الامني حصراً ، فضلاً عن سياسات الخصخصة والانفتاح على العالم بشكل مفاجئ .

التوصيات :

1ـ تمكين المواطن من اكتساب أنواع التعليم والمهارات الفنية التي تفي بأغراض سوق العمل ، أما سياسة إرغام القطاع الخاص على توظيف المواطنين فقد يكون لها تأثير سلبي في الأداء الاقتصادي العـــام ، وقد لا تكون ناجحة في الأجل الطويل .

2ـ معرفة حجم العمالة التي يحتاجها القطاعين العام والخاص وتدريبها وتعليمها وإكسابها المهارات الفنية التي تفي بأغراض سوق العمل .

3ـ إعطاء دور أكثر فاعلية للقطاع الخاص باعتباره ملاذ لمستقبل الأيدي العاملـــة ، إن ثبـــوت وصـــول مستوى الاستخدام في القطاع العام إلى حد الإشباع الوظيفي يؤكد أهمية دور القطاع الخاص في تقرير اتجاهات العمالة في المستقبل.

4ـ ربط مخرجات نظام التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل .

5ـ تطوير صناعات التصدير كثيفة العمالة نسبياً بهدف الحصول على العملات الأجنبية .

6ـ الشروع بتطبيق برنامج تنمية المشروعات الصغيرة .

7ـ الاهتمام بالقطاع الزراعي كونه يستوعب أكبر قدر من القوى العاملة .

8ـ تقاسم الأعمال الجديدة ، والتي تتجسد في إعادة توزيع حجم العمل الجديد المطلوب على عدد أكبر من العمال بحيث يحصل كل عامل على نصف الأجر الذي يتقاضاه الآخر (كحل آني في هذه المرحلة) .

المصادر :

1. الراوي ، أحمد عمر أحمد ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، دار الدكتور للعلوم ، شارع المتنبي ، 2009 .
2. دغيم ، أحمد علي ، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية ، المكتبة الأكاديمية ، مصر ، 2006 .
3. السوداني ، أسيل حسين كاظم ، دور الزكاة في التصدي لظاهرة الفقر والبطالـــة فـــي العـــراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2010 .

4. حسن ، باسم عبد الهادي ، البطالة في الاقتصاد العراقي ــ الأسباب ــ المراحــل ــ الحلــول ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العــدد 11 ، 2006 .
5. رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، المجلس الــوطني للثقافــة والفنون والآداب ، العدد 226 ، الكويت ، 1997 .
6. العبيدي ، سعيد علي محمد ، الاقتصاد الإسلامي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعــة الأنبار ، 2004 .
7. الكيالي ، عبد الوهاب ، كامل زهيري ، الموسوعة السياسية ، بيروت ، المؤسسة العربية للأبحاث والنشر ، ط1 ، 1974 .
8. الراوي ، علي عبد محمد سعيد ، الفقر والبطالة والسياسة الاستثمارية فــي العــراق ــ تحــديات ومهام وفرص ، مجلة بحوث مستقبلية ، العدد7، 2003 .
9. الحلفي ، عبد الجبار ، الاقتصاد العراقي ــ النفط ــ الاختلال الهيكلي ــ البطالة ، سلسلة كتــب مركز العراق للدراسات ، العدد30 ، 2008.
10. عرب ، عاصم بن طاهر ، اقتصاديات العمل ، جامعة الملك سعود ، السعودية ، 1991 .
11. عبد اللطيف ، عماد محمد علي ، محاولة لصياغة برنامج تمويلي متكامــل لــدعم المــشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتــصاد ، جامعة بغداد ، المجلد 16 ، العدد 59 ، 2010 .
12. مطانيوس ، حبيب ، مداخلة في مسألة البطالة ، دمشق ، جمعية العلوم الاقتــصادية ، ســوريا ، 2004 . مقالة على شبكة المعلومات الموقع : WWW.google.com
13. الرازي ، محمد بن أبي بكر ، دار الرسالة ، الكويت ، بدون سنة نشر.
14. الطحاوي ، منى ، اقتصاديات العمل ، مكتبة النهضة ، الشرق الأوسط، القاهرة ، 1984 .
15. جامع ، محمد نبيل ، البطالة قنبلة موقوتة وفك شفراتها ، المكتب الجــامعي الحــديث ، جامعــة الاسكندرية ، 2008.
16. الجبوري ، مثنى معان ، الاستثمار السياحي فــي العــراق ، رســالة ماجــستير ، كليــة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 1999.
17. خلف ، فليح حسن ، النقود والبنوك ، جدارا للكتاب العلمي ، عمان ، الأردن ، 2006 .